اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمـــانـــة العـــامـــة
دمشق - ص.ب : ٣٨٠٠
هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢
فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧

المؤتمر الفني الدوري العشرين للاتحاد

التكامل العربي في مجال
التنمية الريفية المستدامة
لتحقيق الأمن الغذائي العربي

تصنيع الريف ودوره في التنمية الريفية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي

اعداد
د. مرفت صدقى عبد الوهاب السيد

مديرية البحوث الزراعية – معهد بحوث الارشاد الزراعي
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
جمهورية مصر العربية

دمشق : 24 - 26 /5/ 2015

ورقة عمل فردية

" تصنيع الريف ودورة فى التنمية الريفية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائى "

فى ظل تحديات ما بعد ٢٠١٥

للمشاركة فى

أعمال المؤتمر الفنى الدورى العشرين للاتحاد الذى سيعقد

فى دمشق (مارس ٢٠١٥) تحت عنوان

" التكامل العربى فى مجال التنمية الريفية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائى العربى"

إعداد

د/ مرفت صدقى عبد الوهاب السيد

باحث أول بقسم بحوث ترشيد المرأة الريفية بمعهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية/ مركز البحوث الزراعية.

وخبيرة تنمية المرأة الريفية بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية / جامعة الدول العربية

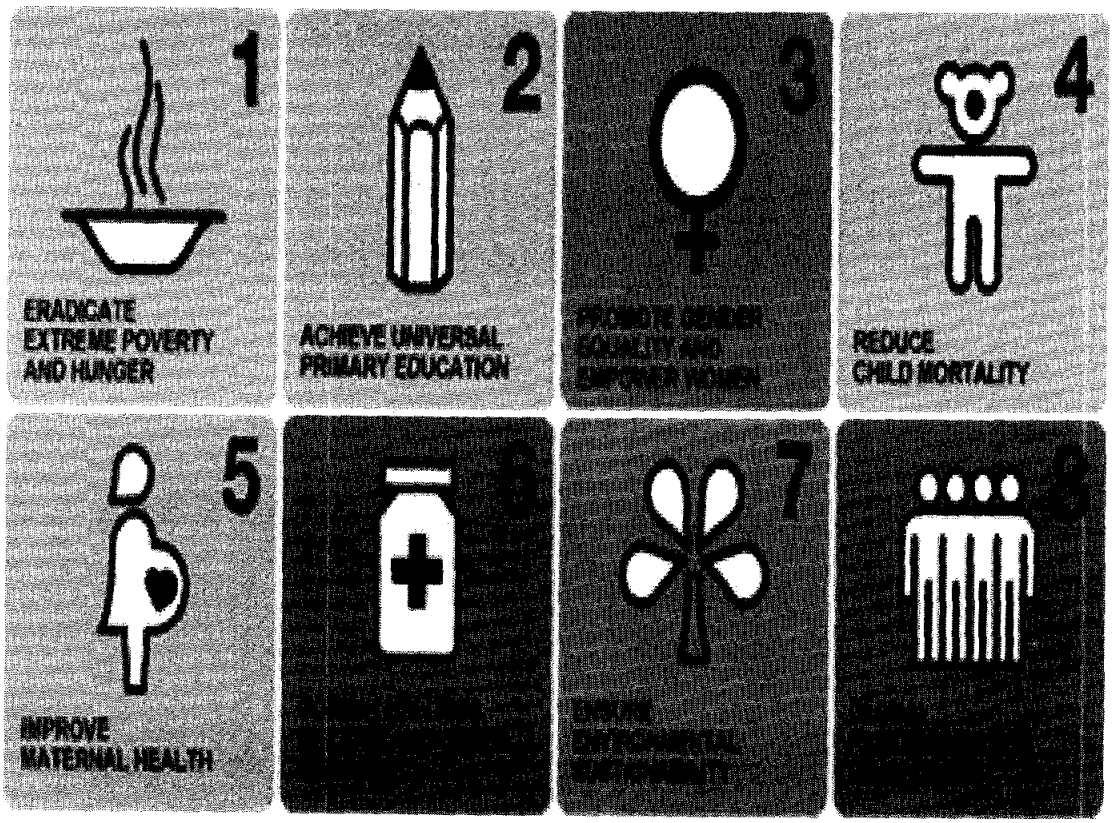

NOEXCUSE 2015

مقدمة :

المنطقة العربية والأهداف الإنمائية للألفية :

المقدمة :

الأهداف الإنمائية ماهى إلا خطه، ما إن نفذت إلا أن أصبحت من أعظم الإنجازات للتنميه فخلال قمة الأمم المتحدة للألفية في عام٢٠٠٠ تعاهد رؤساء وحكومات ١٨٥ دولة على العمل معا من أجل مستقبل أفضل للجميع بحلول عام٢٠١٥ حيث قاموا بتوقيع إعلان الألفية والتي تتعهد بتحرير الرجال والنساء والأطفال من قيود الظروف اللاإنسانية، وقد تم تبنى ثمانية أهداف إنمائية ملزمة الدول الغنية والفقيرة بالعمل معا في إطار شراكة دولية لمحو الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥، وقد شكل إعلان الألفية علامه فارقه فى تعاون الأسرة الدوليه مع بداية القرن الحادى والعشرين ،حيث تم إطلاق مجموعة الأهداف التنموية العلمية والقابلة للقياس متضمنة التعليم والأطفال والغذاء والمرأة والسكان والتنمية الإجتماعية وهى عباره عن غايات حددها العالم بشروطها الكميه والزمنيه لمعالجة الفقر والجوع والمرض ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبناء الشركات العالمية لأجل التنمية(تقرير الأهداف التنموية للألفية ،٢٠١٠: ١١).

وفى سبيل المضى قدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية تم وضع خطط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك حيث أن معدل التقدم يختلف من هدف لآخر ومن مجتمع لأخر، فهناك تقدم سريع ومستدام فى بعض المجالات مثل وفيات الأطفال والأمهات، بينما يوجد تقدم معقول فى مجالات أخرى مثل التعليم والحد من الفقر، فى حين يوجد تقدم بطئ إلى حد ما فى حماية البيئه ومجالات تمكين المرأة فمنظور المساواة بين الجنسين يجب أن يكون جزءاً فى جميع المجالات وهو ما يشكل تحدياً لإنجازه(Perspective on the Post_ ٢٠١٥,٢٠١٣: ٢١).

وفيما ابتداء عام ٢٠١٥ وهو العام المحدد الذى تنتهى فية مهلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نجد أن المنطقة العربية ومنها مصر قد أحرزت تقدماً نحو تحقيق بعض الأهداف إلا أن هذا التقدم لم يأت متوزاناً، وهو ما يشكل تحديات ما بعد عام ٢٠١٥ تتمثل فى الأهداف والغايات التى لم يتم التمكن من تحقيقها بالقدر المرغوب بة، وتشمل إنخفاض معدلات الفقر، وتعزيز

المساواة بين الجنسين ، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الايدز والملاريا وغيرها من **الأمراض** وكفالة الاستدامة البيئية حيث تحقيقها تعد معبر للوصول للتنمية المستدامة (التقرير العربى للأهداف الانمائية ، ٢٠١٣: ٧).

وبما أن التنميه تحدث تغييراً يشمل مختلف النظم وينقلها خطوة بخطوة إلى مستوى أعلى للحياة وذلك للوصول إلى الرخاء الإجتماعي والإقتصادي، فنجد أن الإقتصاد القومى للكثير من البلدان الناميه يعتمد على قطاع الزراعة والذى يتصف بأن أداءه أقل مما يجب، وأحد الأسباب لذلك هو عدم حصول المرأة حصولاً متكافئاًعلى الموارد والفرص التى تحتاج إليها لتكون أكثر إنتاجاً، حيث أن هدف تقليل الفقر المدقع على مستوى العالم مرتبط إرتباطاً وثيقاً بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين حيث يعزز كل منهما الأخر، ومن ثم يجب الإتجاه إلى تمكين المرأة فى قطاع الزراعة لمكافحة الجوع والفقر المدقع (تقرير حالة الاغذية والزراعة ،٢٠١١ :٣).

وتؤدى المرأة الريفية دوراً أساسياً فى الإنتاج الزراعى والإقتصادى لاسيما فـــى البلـــدن ذات الدخل المنخفض والتى تمثل الزراعة فيها جزءاً كبيراً من الناتج المحلى، وتشكل النساء أغلبية قوة العمل الزراعية حيث الإنتاج الزراعى محرك للنمو الإقتصادى، ومن ثم جعل النســـاء عوامـــل أساسية فى التنمية الإقتصادية حيث أن نقص الإستثمار فى النساء يعوق جهود الحد مـــن الفقـــر ويضعف التنمية الإقتصادية والإجتماعية(تقرير إنهاء الفقر المدقع ، ٢٠١٣ : ١٤).

وتوضح الإحصاءات إلى أن نسبة النساء العاملات فى قطاع الزراعة تختلف من دولـــة إلـــى أخرى فتبلغ نسبة النساء العاملات فى الزرراعة لعام ٢٠١٠ كنسبة مئوية من مجموع العـــاملات بمصر٣٩,٣%، وبالجزائر ٣٢,٩% لتصل إلى ٤٩,١% بدولة المغرب، وتبلغ بالسودان ٦٥,١%(تقرير حالة الاغذية والزراعة ، ٢٠١١: ١٠٧).

وتعتبر الزراعة أحد الأنشطة الرئيسية فى الإقتصاد القومى المصرى ، حيث يعمل بالزراعـــة حوالى ٢٧,١% من إجمالى المشتغلين لعام ٢٠١٢، وقد ساهم قطاع الزراعة بنسبة ١٣,٤% من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة عام ٢٠١٢/٢٠١١ بمعدل نمو حقيقـــى ٢,٩% (الجهـــاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٣ : بدون ترقيم).

ويعد قطاع الزراعة من أكبر وأهم القطاعات بمصر حيث أنة المشغل الأول للنساء الريفيات، وعلى الرغم من هذا تنخفض نسبة العاملات بأجر فى الريف مما يعكس تركيز عمل المرأة فـــى

القطاع الزراعى دون الحصول على أجر، ويتسق ذلك مع إرتفاع نسبة العمل لدى الأسر الريفية بدون الحصول على عائد نقدى،إضافة الى هذا تشير نسبة الإناث المالكات للحيازات الزراعية مدى صعوبة حصولهن على صكوك للملكية الزراعية على الرغم من قيامهن بمعظم الأعمال الزراعية حيث تبلغ نسبتهن ٥,٢% من إجمالى الحائزين (قاعدة بيانات Gender Rights and land ، ٢٠١٤).

ودور المرأة الريفية يزداد كثافة وظهوراً كلما صغرت الحيازة الزراعية للأسرة ، وإنخفض دخلها وإعتمدت علي العمل العائلي غير مدفوع الأجر، ومن ثم تحملها للكثير من الأدوار والمسئوليات، ولكن من موقع من لا سلطة له حيث عدم القدرة على التحكم فى الموارد والأصول(منظمة العمل الدولية ،٢٠١٢: ١٢١).

وواقع المرأة الريفية يوضح للجميع أهمية الدور الواقع على عاتقها حيث تتحمل العب الأكبر في الأنشطه، وعلى الرغم من هذا تتعرض المرأة الريفية لصعوبات تفوق ما يتعرض لها الرجل فى مجال الحصول على الأراضي الزراعية والقروض والخدمات التقنية والوصول للأسواق التجاريه، ويحد ذلك من إنتاج الأغذيه ومن دخل الأسر الريفية، ومن ثم تدعو الحاجه إلى إيجاد سبل أو سياسات داعمه لتوفير المساعدة للمرأة الريفية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر(John, ١٩٩٩: ١١-١٢).

وتلعب المرأة الريفية أدواراً هامة فى كافة مجالات الحياة فهى كقوة بشرية تشكل ما يقرب من نصف المجتمع وسوف نستعرض بعضاً من أدوار المرأة الريفية. ومما لاشك فيه أن المرأة لعبت وما زالت تلعب دورا محوريا وأساسيا في التنمية والبناء وقد أثبتت أنها رقما مهما في أية عملية تطور وتجديد، وبالتالي تسعى دائما لمواكبة تطورات العصر والتفاعل مع كل متطلباته، وإمكانية النهوض بواقعها وظروفها

وتزخر أدبيات التنمية بمبررات كافية للإهتمام بالمرأة الريفية والبدوية حيث تمثل المرأة عنصراً بشرياً فعالا يترك بصماته على معظم جوانب الحياة، ويتعدى ذلك كونها عنصراً منتجاً يساهم في الارتقاء بدخل الأسرة ورفاهيتها، والدعوة إلى أهمية الإسراع بتنمية المرأة الريفية بات أمرا حيويا وأساسيا لتحقيق الأهداف القومية للدولة والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

في إطار العرض التالى نرى عدة مداخل استهدفت دمج المرأة في البرامج والمشروعات التنموية من خلال العديد من المناهج وهي:

اولاً : المداخل المستخدمة لدمج المرأة في التنمية:

يشير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلي أن هناك محاولات عدة استهدفت دمج المرأة في البرامج والمشروعات التنموية من خلال العديد من المناهج وهي:

١. **مدخل المرأة والرفاهية:** ويهدف هذا المدخل إلي تمتع المرأة بمقومات الحياة الأساسية من تعليم ومسكن وصحة وتغذية وكل ما يلزم لتحقيق متطلبات الحياة ومن ثم لتحقيق الرفاهية، كما يعني هذا المدخل بمعالجة القصور في ضعف حصول المرأة علي متطلباتها في ظل الممارسات والعادات الاجتماعية التي تشجع علي تعظيم نصيب الرجل داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة سواء في التغذية والتعليم والدخل مما يساهم في ضعف المرأة في تلك الجوانب.
٢. **مدخل المساواة والعدالة:** يرتكز هذا المدخل علي زيادة فرص المرأة في الحصول علي فرص اقتصادية واجتماعية وسياسية متساوية مع الرجل لتحقيق العدالة والمساواة في عملية التنمية.
٣. **مدخل الكفاءة:** يقوم هذا المدخل علي رفع كفاءة المرأة من خلال عمليات التدريب علي المهارات والتقنيات الحديثة في الإنتاج بغرض المساهمة في تطوير وزيادة الإنتاج وتحسينه حتى تصبح التنمية أكثر كفاءة من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية للمرأة.
٤. **مدخل مكافحة الفقر:** يؤكد هذا المدخل علي أن فقر المرأة يرجع إلي قصور في الإنتاج وضعفها في الحصول علي الدخل وليس نتيجة السيطرة والخضوع للرجل أو التهميش، لذا يهدف هذا المدخل إلي زيادة قدرة المرأة الفقيرة علي زيادة الإنتاج ويسعي إلي تلبية احتياجاتها العملية من خلال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل.
٥. **مدخل المشاركة:** يشير هذا المدخل إلي ضرورة مشاركة المرأة للرجل في مختلف مجالات التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتفعيل دور المرأة في

عمليات الإدارة والتخطيط واتخاذ القرار للقضاء علي التفرقة الاجتماعية والنظـــر إلـــي المرأة علي أنها شريك أساسي في عملية التنمية وليست مستفيدة فقط منها.

٦. **مدخل التمكين:** يعد هذا المدخل من أحدث المناهج المستخدمة لدمج المرأة فـــي عمليـــة التنمية، ويعد من أكثر المناهج شيوعا نظرا لاهتمامه بالأدوار الثلاثية للمرأة وهي الدور الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي، ويحاول هذا المدخل بالاعتراف بالمرأة كعنصر رئيسي وهام في التنمية ومحاولة القضاء علي مظاهر التفرقة علي أساس الجنس، وذلك من خلال تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع.

ويهدف هذا المدخل إلي تمكين المرأة إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا، بالإضافة إلي المساواة فيما بين الرجل والمرأة في المشاركة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الشخصية أو الجماعية، وذلك من خلال التثقيف والتعليم والعمل والتوظيف ، ويقوم مدخل التمكين بتحليل عوامل المشكلة من أجل توفير البدائل التي تحقق المساواة وذلك علي المدى البعيد، علي العكس مـــن المـــداخل الأخرى التي تعالج المشكلة بصورة مؤقتة ولا تحاول إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والقوانين والعلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة.

: المرأة الريفية فى قطاع الزراعة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة(أرقام وحقائق).

تمثل الزراعة قطاعاً هاماً من قطاعات الإقتصاد القومى ويعمل بالزراعة حوالى ٢٧.١% من إجمالى المشتغلين لعام ٢٠١٢ وقد ساهم قطاع الزراعة بنسبة ١٣.٤% من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة عام ٢٠١٢/٢٠١١ بمعدل نمو حقيقى ٢.٩% (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٣).

حيث أن القطاع الزراعى هو المشغل الأول للنساء الريفيات يلية قطاع التعليم حيث يعمل بة حوالى ١٢% من النساء الريفيات يلية تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٤.٥% ثم الصحة والعمل الإجتماعى ٤.٤% ، ومن ثم فالقطاع الزراعى من أكبر وأهم القطاعات المشتغلة للنساء فى الريف المصرى وتنخفض نسبة العاملات بأجر فى الريف مما يعكس تركيز عمل المرأة فى القطاع الزراعى دون الحصول على أجر، ويتسق ذلك مع إرتفاع نسبة العمل لدى الأسرة بدون أجر فى الريف (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء لعام، ٢٠٠٩).

وتلعب المرأة المصرية أدواراً هامة فى كافة مجالات الحياة فهى كقوة بشرية تشكل ما يقرب من نصف المجتمع، وتتولى مسئولية العناية بالنصف الآخر، كما تشارك بقوة فى النشاط الإقتصادى حيث تمثل نسبة قدرها ٥٨% تقريباً من قوة العمل البالغة حوالي ٢٠٤٤٣٦٠٠ مشتغل (١٥- ٦٤ سنة) وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٦.

وتشير البيانات الى أن نسبة النساء المزراعات تحتل المرتبة الأولى بين ذوى المهن ٤٣%، وأن المهن الزراعية بين الرجال تتجه إلى الإنخفاض حيث إنخفضت من ٢٨.١% عام ١٩٩٧ إلى ٢٣.٩% عام ٢٠١٠ وقد يرجع هذا الإنخفاض إلى إستخدام الميكنة الزراعية مما يقلل الطلب على عمالة الرجال بينما إرتفعت نسبة النساء المزراعات من ٤٠% عام ١٩٩٧ الى ٤٣% عام ٢٠١٠ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٠).

ويتضح من الإحصاءات إلى أن نسبة العاملات لدى الأسر بدون أجر تصل إلى ٢٢.٧% لإجمالى الجمهورية وترتفع نسبتهن فى الريف لتصل إلى ٣٧% مقابل ٨.٧% للرجال، ولكى يكون هناك مردود وإنعكاس للعمل على حياة المرأة وعلى زيادة مشاركتها فى القرارات التى تتخذها داخل الأسرة لابد وأن يكون العمل لة عائد نقدى ومن ثم فإن عمل المرأة بهذه النسبة المرتفعة فى أعمال خاصه بالأسرة بدون أجر نقدى يقلل من مردود ذلك العمل عليها.

وقد بلغت نسبتهن فى الريف من حيث إنخراطهن فى العمل الأسرى غير مدفوع الأجر ٦٢.٦% بينما بلغت نسبتهن فى الحضر ٤١.٣% كما بلغت نسبة النساء العاملات بأجر نقدى فى الحضر ١٤.٩ بينما لا تتجاوز فى الريف ٤.١%(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١١ : ١٤٧).

هذا وتشير نشرة القوى العاملة وفقا للنوع بالربع الرابع لعام ٢٠١٢ والربع الثالث والرابع لعام ٢٠١٣ أن معدل البطالة للذكور ١٠%والإناث ٢٥% حيث تشير الإحصاءات إلى وجود فارق واضح بين الإناث والذكور(نشرة القوى العاملة ، ٢٠١٣: ١٩).

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة النساء العاملات فى قطاع الزراعة تختلف من دولة الى أخرى فتبلغ نسبة النساء الناشطات إقتصادياً العاملات فى الزرراعة وهن الإناث اللاتى يعملن أويسعين للعمل فى الزراعة أوصيد الحيوانات أو صيد الأسماك كنسبة مئوية من مجموع العاملات لعام ٢٠١٠ فى الجزائر ٣٢.٩% لتصل إلى ٤٩.١ فى دولة المغرب، و٨.٦ فى ليبيا، وتبلغ فى السودان ٦٥.١% ، وبتونس تصل النسبة إلى ٢٤.٦% وبالاردن ٢٢.٤% وفلسطين ٢٢.٢% وتبلغ ٦١.٩ فى اليمن، وفى المملكة العربية السعودية تصل النسبة ١.٨%(تقرير حالة الاغذية و والزراعة ، ٢٠١١:،٨٦، ١٠٥,١٠٧).

المرأة الريفية مالكة الحيازة الزراعية:

حيازة الأراضى هي العلاقة المحكومة بالقانون أو العرف بين الناس سواء كانوا أفرداً أو مجموعات، فيما يتعلق بالأراضي و من أجل التسهيل تستخدم كلمة الأراضي هنا لتشمل بقية الموارد الطبيعية مثل المياه والأشجار. وحيازة الأراضي يمكن أن توصف بأنها مؤسسة، أي أنها قواعد استنبطتها المجتمعات لتنظيم سلوك معين. فقواعد الحيازة تحدد كيفية تخصيص حقوق الملكية داخل المجتمع. كما أنها تحدد كيفية منح حقوق الانتفاع بالأراضي والإشراف عليها ونقل تلك الحقوق، وتحدد ما يتصل بذلك من مسؤوليات وقيود. وبعبارة بسيطة فإن نظم حيازة الأراضي تحدد من له حق الانتفاع بالموارد، ولأي مدة وبأي شروط.

وحيازة الأراضي جزء مهم من الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهي متعددة الأبعاد إذ يدخل فيها الجوانب الاجتماعية والتقنية والاقتصاية والمؤسسية والقانونية والسياسية التي كثيراً ما تكون موضع تجاهل، والتي لا بد مع ذلك من أخذها في الاعتبار. وقد تكون علاقات حيازة الأراضي محددة تحديدا جيداً وقابلة للإنفاذ أمام المحاكم أو بواسطة الهياكل العرفية فى المجتمع. وعلى العكس من ذلك، قد تكون هذه العلاقات غير محددة تحديداً واضحاً ويشوبها الغموض الذى يفتح الطريق للاستغلال(موقع الفاو قاعدة بيانات حقوق النوع الإجتماعى والأرض، ٢٠١٣).

يختلف ويتابين تعريف مالكة أوصاحبة الحيازه الزراعية من بلد إلى أخر، ولكنة كما ذكر تقرير حالة الأغذية والزراعة الصادر عن منظمة الفاو بأن هذا المفهوم يشير على نطاق واسع إلى الشخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يتخذون القرارات المتعلقة بإستخدام الموارد ويمارسون

السيطره الإدارية والإقتصادية عن الحيازة ، ويجوز أن يضطلع بجميع المسؤليات مباشرة أو أن يفوض المسؤليات المتعلقة بإدارة العمل اليومى(تقرير حالة الاغذية والزراعة ،٢٠١١، ٨٧).

وعند النظر إلى الإحصاءات الخاصة بنسبة الإناث المالكات للحيازات الزراعية ببعض الدول العربية نجد أن فى مصر تبلغ نسبتهن ٥.٢% من إجمالى الحائزين، وبالجزائر تصل نسبتهن الى ٤.١% وبالمغرب بلغت نسبتهن ٤.٤% وبالأردن ٣% وهو ما يشير إلى صعوبة حصولهن على صكوك الملكية للحيازات الزراعية على الرغم من قيامهن بمعظم الأعمال الزراعية (تقرير حالة الأغذية والزراعة،٢٠١١: ١١٩)

وعلى الرغم من هذة الإحصاءات تشارك المرأة فى الريف فى غالبية الأنشطة الزراعية التى تتم فى الحقل، كما تساهم فى كثير من الأنشطة الإنتاجية التى تتم داخل المنزل من تربية حيوانات وطيور ودواجن، وتنفيذ أنشطة ومشروعات إنتاجية صغيرة، إلى قيامها بتسويق بعض المنتجات الزراعية من حبوب، وخضروات ومحاصيل متنوعة، ومنتجات لبنية، وطيور، ومصنوعات غذئية ويدوية، إضافة إلى مشاركتها فى صناعة العديد من القرارات الزراعية التى لها إنعكاسات هامة على الزراعة وعلى الإنتاج ومن أهم الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية المساهمة فى تحقيق الأمن الغذائى على المستوى النسبى بالأسرة الريفية.

: الدور الإنتاجى للمرأة الريفية (المرأة الريفية وتحقيق الأمن الغذائى):

مفهوم الأمن الغذائى:

الأمن الغذائى هو إتاحة الفرص المادية والإجتماعية والإقتصادية فى جميع الأوقات للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبى إحتياجاتهم التغذوية ، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط ، بينما مفهوم إنعدام الأمن الغذائى يوجد عندما لا تتاح للأفراد الفرص المادية أو الإجتماعية أو الإقتصادية للحصول على الغذاء على النحو السابق ذكرة (تقرير إنعدام الأمن الغذائى ، ٢٠١٠: ٨).
أو أنة توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة لكل أفراد الأمة العربية فى كل الأوقات، من الإنتاج المحلى للدول العربية وفقا لمزاياها النسبية والتنافسية ،أو عن طريق

الإستيراد وبالأسعار حسب الإمكانيات التى تتناسب ودخول المستهلكين ويرتكز مفهوم الأمن الغذائى بحسب تعريف المنظمة على ثلاثة عناصر أساسية هى توفير الغذاء بالكمية الكافية وبالنوعية المطلوبة لضمان إستعمالاتة لعيش حياة صحية سليمه، و مع إستمرارية تواجد هذا الغذاء أو ضمان إستمرارية تدفقة بحد أدنى على إمتداد السنه، فضلا عن توافر القدرة الشرائية الكافية لدى المواطنين ليتمكنوا من الحصول على الغذاء الكافى وفى كل الاوقات.

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائى مطلق ونسبى ، فالأمن الغذائى المطلق يعنى إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلى ، أما الأمن الغذائى النسبى يعنى قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، ويعرف بأنة قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير إحتياجات مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الأحتياجات بإنتظام

ونجد أن مفهوم الأمن الغذائى هو حصول كل الأفراد في كل الأوقات على الطعام الكافي لضمان حياه صحية ونشطة ، ولا يمكن تحقيق الأمن الغذائي بناء على علاقة أحادية بين مؤثر واحد وأثر واحد، ذلك لما يرتبط به الحصول على الغذاء من حلقات معقدة ترتبط بإنتاجه، وإمكانية الحصول علية، والقدرة على شرائه. ويرتبط الأمن الغذائي بتوافر فرص العمل ومستوى الأجور

ويتضح من مختلف تعريفات الأمن الغذائي أن هناك عدة مستويات يتحقق من خلالها الأمن الغذائي. فهناك المستوى الفردي والأسري والقروي والقطري والإقليمي والعالمي. وعلى ضوء تسلسل المستويات هذا يعني أن الأمن الغذائي هو حصول الفرد والأسرة على الغذاء الضروري للعيش في حياة صحية مع ضرورة توافر الغذاء خلال فترة زمنية معينة لتلبية الحد الأدنى من الحاجة الإستهلاكية لكل الأسر على المستوى القروي وأن تكون هنالك قدره على توفير الغذاء لأكثر من المستوى القروي – أي على المستوى القطري (عبد الحي، ١٩٩٣) وكذلك على نفس التسلسل يكون الإقليمي. وإذا أخذنا بهذا التعريف فأن الامر يكون محكوما بثلاثة عناصر أساسية تحقق الأمن الغذائي، لا فكاك منها، هي:

توفر الغذاء: (Food Availability) بالقدر الكافي لمقابلة الإحتياج اليومي لكل شخص لتحقيق الطاقة والتغذية لحياة نشطة. ويمكن توفر الغذاء عن طريق كل ما هو متاح مثل الإنتاج والشراء والمقايضة والمعونات وهذه الطرق تحقق للأفراد الاكتفاء الذاتي والطاقة والصحة والنشاط.

سهولة الحصول على الغذاء: (Food Accessibility) وترتبط بتوفر الغذاء بالشروط السابقة وتوفر القدرة لتغطية نفقاته حيث إن الأمن الغذائي يشمل حتى الذين ليس لديهم إمكانية الحصول

على إحتياجاتهم اليومية. والقدرة على الحصول على الغذاء تعني أيضاً الإستقرار في الإمداد بالطعام (Stability of Supplies) حيث إن عدم الإستقرار في الإمداد بالغذاء لأي سبب سيجعل الناس عرضة للتأثر بنقص الغذاء.

القدرة على شراء الغذاء: (Food Affordability) والقدرة تعني توفر المال اللازم لشراء الغذاء في كل الأوقات، والمال يتوفر إما بدخل ثابت أو بوجود مصدر إنتاج يتم بموجبة تبادل الغذاء. وبناء على قدرة الأفراد والمجتمعات على شراء الغذاء أو عدمها، وتوفر الغذاء أو عدم توفره، وسهولة الحصول على الغذاء أو صعوبة الحصول عليه يمكن تقييم الوضع الغذائي.

وعند معرفة دور المرأة فى تحقيق الأمن الغذائى بالأسرة نجد أنها تشارك فى كل من الأنتاج والحصول علية والقدرة على الشراء ، كما هو موضح بالشكل رقم١

الشكل رقم(١)

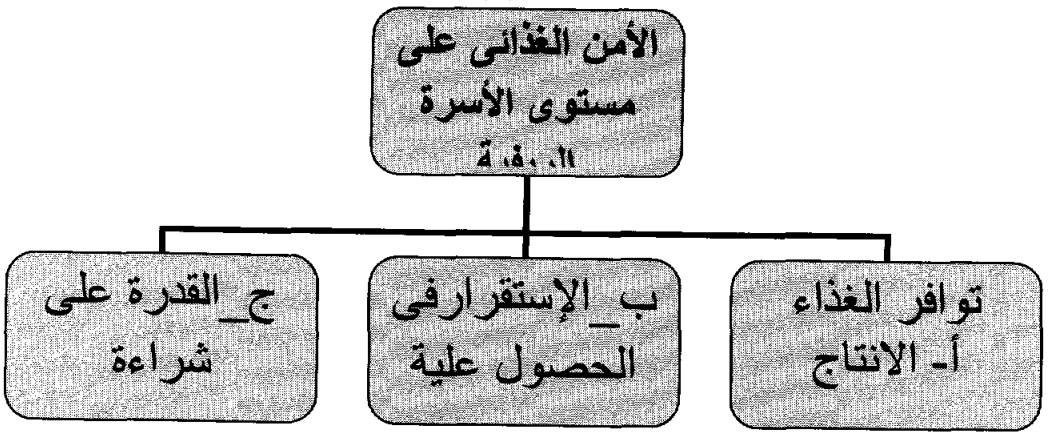

أولاً: توافر الغذاء (الإنتاج):

لايمكن أن ينحصر دور المرأة فى عملية الأمن الغذائى فى ذلك الدور الذى تؤديه داخل المنزل فقط و لكن يتعدى هذا الدور الى أكبر من ذلك حيث الإعتماد على المرأة إعتمادًا كليًا في الزراعة وتعتبر المرأة الريفية مرتكزًا أساسياً في العملية الزراعية سوا ء من خلال العمل في أرض الأسرة أو لدي الغير. ونجد أن أهم الأعمال التي تقوم بها هي أعمال العزق والحرث والتسميد والجمع والحصاد والتخزين وموخراً انتشرت مهمة الرى بين المهام التى تقوم بها المرأة الريفية.

كما تعمل المرأة علي تربية الدواجن والطيور وإستخدامها في توفير الغذاء من اللحوم والبيض وأيضا توفير دخل للأسرة. بالإضافة إلي مسؤليتها في.

بعض الدراسات التى توكد ذلك :

تشير كل من (خير الدين ، والليثى: ٢٠٠٨) الى أن تركيز النساء فى الأعمال الزراعية بمصر أكثر من الذكور، حيث تشير الى أن ٨٣,٢% من النساء يعملن بالزراعة منهن ٣٥.٩%يعملن بدون أجر بينما ٢.٥% يعملن بأجر فى الزراعة و ٤٠.٢%تعملن لحساب أنفسهن فى أنشطة زراعية ، فى حين أن أقل من نصف الرجال يشتغلون بالزراعة ٤٣.٣%.

وأشارات دراسة (منصور ، ٢٠٠٥) الى أن المرأة الريفية تقوم بتصنيع المنتجات الغذائية الزراعية ومنتجات الألبان وتجفيف الخضراوات والفاكهة وعمل الخوص والحصير والسجاد من صوف الأغنام ووجدت الدراسة أن ٩٠% من السيدات تعملن فى مصانع تجهيز وتجميد الخرشوف وهو الحال فى مصانع تعبئة التمور .

بينما تذكر (الصغير : ٢٠١١، ٢١) نقلا عن كل من(mark, sudharshan: ٢٠٠٣) و (صقر، متولى، ٢٠٠٩) (cababstractplus.org) أدوار المرأة فى القطاع الزراعى فى كل من الصين وكينيا والهند. الصين تمثل النساء فية نسبة ٥٠% من قوة العمل فى القطاع الزراعى وإنتاج الأسماك والإنتاج الحيوانى والداجنى وتعد أحد التحديات التى تواجهة المرأة هو الحصول على القروض، وفى كينيا المرأة أكثر نشاطا فى الزراعة من الرجال وتحديدا فى إنتاج وتجهيز وتسويق المحاصيل الزراعية حيث تعمل ٩٠% من النساء ساعات إضافية بمعدل ٥٠% أكثر من الساعات التى يعملها الذكور فى المهام الزراعية وتوفر المرأة الريفية ما يقرب من ٧٥% من مجموع الإيدى العاملة بالزراعة.
وفى الهند يتركز عمل الإناث فى فئة العمالة المؤقتة وهى السمة الأبرز فى مناطق زراعة القطن، كما توجد فجوة بين الجنسين فى توزيع العمل فعلى سبيل المثال أعمال الحرث ذات الأجور المرتفعة دائما ما يقوم بها الرجال.

وفى اليمن تشير (شعبان : ٢٠٠٦) أن المرأة الريفية اليمنية لها دور كبير فى القطاع النباتى والحيوانى فى وقت واحد حيث يعتمد على المرأة فى العمل الزراعى إعتمادا كليا، حيث تعمل ٨٧% من النساء فى القطاع الزراعى مقابل ٤٤% من الرجال

ثانياً: الإستقرار فى الحصول علية:

ويقصد بة إستقرار المتواجد من الغذاء، بمعنى أن يوجد مخزون إستراتيجى بالمنزل لفترات لا تقل عن ثلاثة شهور من محصول القمح (اشارت منظمة الاغذية والزراعة ان الفترة المناسبة لتواجد مخزون استراتيجى على مستوى الاسرة يجب ان يكون من خلال ٣-٦ اشهر www.fao.org) وأن دور المرأة الريفية يتمركز حول التخزين فى هذة المرحلة، وتنقيتها من الشوائب وأيضا تخزينها في الأماكن المناسبة للحفاظ عليها من التلف وضمان التخزين السليم بحيث لا تفقد الحبوب والمآكولات قيمتها الغذائية وإختيار نوع الغذاء ،وإنتقاء الحبوب المناسبة للطهي بما يتناسب وإحتياجات كل فرد في الأسرة وإعداده إعدادا جيداً بحيث يكون الطعام محتفظا بعناصره الغذائية.

ثالثاً : القدرة على شراء الغذاء:

يقصد بالقدرة هنا توافر المال اللازم لشراء الغذاء فى كل الأوقات والمال ينتج من مصدر ثابت أو من خلال إقامة أحد المشاريع التى ينتج عنها الحصول على مصدر للدخل ، أو من خلال العمل عند الغير مقابل الحصول على المال.

ونجد أن المرأة الريفيه إذا كانت لاتملك الإمكانيات اللازمة لإنتاج كميه كافيه من غذائها ففي هذه الحالة نجدها تقوم بأعمال تساعدها في زيادة دخل الأسرة مثل أعمال الخياطة والصناعات الريفية وبيع أغذية قامت بتصنيعها.وهذه الأعمال سوف تدر دخلاً إضافيا يمكن الأسرة من الحصول على الغذاء.

والإنتاج الحيوانى هو المجال الرئيسى لعمل النساء الريفيات حيث يمثل ٧١,٦% من حجم عمل النساء الريفيات فى مجال الزراعة وتقوم المرأة الريفية بإنشطة متنوعة تشمل تربية الماعز والأغنام والماشية والدجاج بالإضافة إلى العديد من الأنشطة المرتبطة بالتصنيع ومن ثم تنمية الدخل الخاص بالأسرة .

ومن هنا نجد ان النشاط الإنتاجي يحتل بصفة عامة مكانة خاصة في جميع المجتمعات وعلى اختلاف درجات تقدمها؛ لأنه الدعامة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوسيلة التى يمكن من خلالها استغلال الثروات المتوافرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة لهذا سوف يتم تناول مفهوم المشروعات الصغيرة والمفاهيم ذات الصلة كالتالى .

-: المشروعات الصغيرة والتصنيع الريفى:

- وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقطـــاع الزراعـــى بصفة خاصة نظراً لاعتماد تلك المشروعات على الخامات البيئية المحلية الرخيصة، ولمناســبتها مع المستويات التعلمية والمهارية للريفيين، إضافة إلى عدم احتياجها لبنية أساسية عالية التكاليف، وأيضا لأن معظم هذه الأنشطة ترتبط بأنشطة زراعية يكون لدى نسبة كبيرة من الريفيين خبرات سابقة بها.

- ولا يوجد تعريف جامع شامل للمشروع الصغير أوالمتناهى الصغر حيث إختلفت النظرة العلمية والعملية بصدد التعريف وإن كانت تحكمه معايير تتعلق بحجم العمالة المستخدمة فى المشـــروع، وحجم رأس المال المستثمر فيه، وطاقة المشروع الإنتاجية، وجودة منتجاته، وعلاقته بالتصدير، وشكل الإدارة والتنظيم للمشروع الصغير، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة فيه، والشكل القانونى له، والصورة التى يوجد عليها (مصنع -ورشة- منزل).

- إلا أنه يمكن القول أن المشروع الصغر هو مشروع لا يعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجـــه عام، فالحرفية هي الأساس في قيامه، وعدد العمالة لا يزيد عن خمسة أفراد، والحـــد الأقصـــى لرأسماله من عشرة آلاف إلى خمسة عشرة ألف جنيهاً، و لا يوجد انفصال بين الملكيـــة والإدارة (فصاحب المشروع هو الذي يديره)، وتتميز منتجاته بالبساطة والمحلية، وهدفه تغطيـــة البيئـــة المحلية باحتياجاتها، وقد يكون التصدير خطوة لاحقة(تقرير المشكلات التى تواجـــة الزراعـــة ، ٢١٣، ١٧٦)

: مفهوم المشروعات الصغيرة

لا يمكن تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة ، فهو مفهوم نسبي يختلـــف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات كذلك اختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى، وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورهـــا التكنولـــوجي كمـــا ويختلف التعريف وفقا للهدف منه.

فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه، وأخذ التركيز على أهميته مؤخراً، على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح " الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية(الاسرج، ٢٠٠٧: ٢)

والمشروعات الصغيرة هى كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر

ويعرف(الصندوق الاجتماعى،٢٠١١: ١٧) المشروع الصغير بأنة فردى أو جماعى صغير يوجة لإنتاج منتج (سلعة) أو تقديم خدمة أو تجارة بغرض تحقيق عائد شخصى وهو الربح وأيضا عائد إجتماعى يعود على المجتمع بالنفع ويمكن للأفراد العاديين القيام بة إعتماداً على تمويلهم الذاتى أو من خلال القروض.

المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة:

أشار(العبرى ،٢٠٠٥) الى إن مصطلح المشروع الصغيرة "Small Business" يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها:

- نوع المشروع الصغير
- الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال
- الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال المستثمر
- طاقة المشروع الصغير
- المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير
- جودة منتجات المشروع الصغير
- شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات

وكل هذه معايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، ويمكن الاستناد إليها عند تعريفها، كمعيار عدد العمال ، معيار رأس المال ، معيار الإنتاج ، معيار حجم المبيعات فضلاً عن المعايير الأخرى التي تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة ، الا أنه يوجد أتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف المشروعات. وتصنف جميعها ضمن فئتين كما ذكرتها (سلمان ، ٢٠٠٩ : ٢٦):

- **المعايير الكمية (١)**: وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة ، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الانتاج والمبيعات ، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك .

-**المعايير الوصفية (الوظيفية)**: تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث:

* تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
* أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً
* احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة،كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية
* احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم ، فالتخصص الإداري قليل نسبياً
* مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال

ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية ، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هناك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى.، ومن أكثر المعايير شيوعاً:

مزايا المشروعات الصغيرة

- تعتبر المشروعات الصغيرة فترة حضانة للمشروعات الكبيرة .
- صغر حجم رأس المال المستثمر و سرعة استرجاعه .
- غير مكلفة في تأسيسها بالاضافة الى صغر حجم مبيعاتها .
- تعتمد على العمالة الرخيصة نظرا لقلة رأس المال .
- امكانية المساهمة في مشكلة البطالة

- امكانية تحفيز القرويين في كثير من القرى والارياف ومساعدتهم على بدء العمل في الصناعات والتجارة البسيطة .
- امكانية الحصول على دخل فردي متوسط .
- سهولة الدخول في الاسواق والخروج منها .

أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية

- تشكل المنشأت الصغيرة والمتوسطة نواة اساسية وقاعدة تدريبية لتنظيم المشاريع وتسهيل نمو روح الاقدام على تنظيم المشاريع والتوسع فيها .
- تساعد في تحويل الفكر الاجتماعي الى العمل الحر .
- اغلب الشركات الكبرى كانت مشاريع صغيرة ثم نمت الى ان اصبحت شركات كبرى .
- تحقيق رغبات المستهلكين خصوصا في المنتجات الحرفية التي تصنع باليد ويصعب انتاجها من قبل المصانع الكبيرة .
- يساعد على تقليل الاحتكار في الاسواق وفي زيادة الخبرات الشخصية .

أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاجتماعية

- تساهم المشروعات الصغيرة في عملية البناء العمراني وتقديم خدمات إجتماعية للافراد والمجتمع.
- خروج المرأة الى العمل حفز بعضهن على الانخراط في العمل في المؤسسات الصغيرة ،كما انه يشجع المرأة على البدء في مشروعات صغيرة لتحسين وضعها المالى ورفع مستوى معيشتها ،وكثير من المشترين يفضلون هذه المنتجات لعدة اسباب :
  ١. انها صناعة يدوية تتميز بالذوق الرفيع.
  ٢. الانفراد يتملك هذه المنتجات لانها تصنع باعداد قليلة .
  ٣. انتاج هذه المنتجات حسب الطلب ورغبات العميل .

: مراحل دورة المشروع:

لكل مشروع عدة مراحل وخطوات يجب أن يمر بها سوف يتم تناولها بالشرح :

المرحلة الأولي: ما قبل التحديد Pre Identification

يتطلب تحليل وتخطيط المشاريع في أي قسم من الأقسام قاعدة مناسبة من المعلومات لتقييم الوضع الحالي والمتطلبات الحالية والموارد المالية والمادية المتوفرة والبدائل والخيارات الفعالة لتلبية هذه الاحتياجات.

إن معرفة هذه الشروط البيئية الاقتصادية – الاجتماعية يعتبر أمر هام جدا من أجل وضع أهداف تطوير حقيقية، وهدف هذه المرحلة هو تجميع كل المعلومات المتعلقة بالموضوع.

المرحلة الثانية: التحديد Identification

يتم تحديد الأفكار أثناء المرحلة الاستكشافية من أجل مشاريع محتملة وإجراء الاختبار على قاعدة أولية بدون صرف وإنفاق غير متجانس، ويجب أن نعتمد في تحديد المشاريع على المعلومات المتجمعة في المرحلة السابقة.

المرحلة الثالثة: الإعداد Preparation

نشرع في مرحلة الإعداد طالما يحدد المشروع كأولوية قصوى لتحقيق الأهداف الوطنية لهذا القطاع (أو لتحقيق أهداف المؤسسة في حال كونه مشروعا ضمن المؤسسة)، ويتألف الإعداد من تحليل مفصل لكون المشروع ملائما أم لا ضمن خمسة أمور هي :

أولا: الجدوى الفنية للمشروع:

١- حجم المشروع (نطاق تغطيته).

٢- التصميم الفني والتجهيزات.

٣- الأرضية والوضع.

٤- وفرة المصادر البشرية والفيزيائية (المادية).

٥- وفرة البنية التحتية.

٦- برامج الإنشاء.

٧- توافر لوازم التشغيل .

ثانيا: الجدوى المالية للمشروع:

١- الموارد المالية الحالية والمستقبلية.

٢- أثر تمويل المشروع على الدولة أو المؤسسة.

٣- التكاليف التي سيتحملها المستفيدون من المشروع.

٤- إمكانية ربح المشروع واستقلال المؤسسة المالي والمظاهر التجارية والتسويق.

ثالثا: الجدوى الاقتصادية للمشروع:

١- استعمال فعال وناجح للموارد مبني على الأهداف والموارد الوطنية والتنظيمية ٢-قياس التكاليف والأرباح وتوزيعها ضمن المجتمع (أي مردودها على الأفراد).

رابعا: إمكانية إقامة المشروع من الناحية التنظيمية:

١- سعات وبنية وسياسات المؤسسة.

٢- متطلبات إدارة المشروع والأفراد.

٣- المتطلبات القانونية.

٤- التعاون بين وكالات التطوير و/أو بين المؤسسات (من أجل المشاريع التي تتم داخل المؤسسة وأيضا التعاون بين الدوائر الوظيفية... الخ.

خامسا: الجدوى الاجتماعية للمشروع:

١- الأهداف الاجتماعية والسياسات عند المستوى الوطني أو التنظيمي.

٢- أثر المشروع على الفئات المختلفة في المجتمع.

٣- أثر المشروع على البيئة.

٤- أثر المشروع على العاملين.

المرحلة الرابعة: التقدير Assessment

تستعمل عبارة التقدير أو التخمين من قبل وكالات التمويل غالبا عند الإشارة إلى العملية النهائية لقبول المشروع.

المرحلة الخامسة: التنفيذ Implementation

تتم كل النشاطات المذكورة في المراحل السابقة من أجل تذليل الصعوبات والتخلص من المشاكل المحتملة الحدوث أثناء تنفيذ المشروع. ولا يمكن بطبيعة الحال التخلص من جميع المشاكل، ففي عالم الواقع تنشأ المشاكل دائما أثناء مرحلة التنفيذ في الأوضاع المتغيرة .

المرحلة السادسة: التشغيل Operation

لا تجلب المشاريع الأرباح إلا في مرحله التشغيل. لذلك فان أهم أمر أن تبقى في مرحله التشغيل أطول فتره ممكنه بعد الفترة المخططة لتنفيذها (عمر المشروع).

المرحلة السابعة: التقييم Evaluation

يأتي دور المرحلة الأخيرة من دورة المشروع بعد البدء بتشغيله وتتألف هذه المرحلة من تقييم لاحق يهدف إلى الحكم على نجاح أو فشل المشروع وأسباب النتائج الحاصلة، ويمكن أن تكون مثل هذه المراجعات ذات فائدة كبيره وذلك لتمكين المشاريع المستقبلية من الاستفادة من الخبرة التي أعطاها المشروع للأشخاص الذين نفذوه، ويجب القيام بتقييم لاحق من قبل أفراد مستقلين لم يشتغلوا بأي مرحلة

والمراحل السابقة توضح دورة المشروع فى حالة تطبيق المشروعات ذات السعة الكبيرة للافراد والتمويل لهذا سوف يتم التعرض لتصنيفات وانواع المشروعات الملائمة للريف.

ويوجد العديد من تصنيفات أنواع المشروعات الصغيرة التى يندرج بها تصنيع الريف وسوف يتم تناولها كالتالى:

: أنواع المشروعات الصغيرة

ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات كما وضحها

- **الأعمال الأولية:** وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.
- **الصناعات التحويلية:** وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها؛
- **مشروعات الخدمات:** والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي:

- **المشاريع الإنتاجية:** أساسها التحويل أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة، وبدورها تنقسم إلى نوعان:
  - المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.
  - المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات الوسيطة.

- **المشروعات الخدمية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة و الإصلاح والتنظيف.
- **المشروعات التجارية:** أساسها شراء و بيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل تحقيق ربح، أي هي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة (برحومة،و زغبة ، ٢٠١١).

وهناك تصنيف أخر يصنف المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة تحت مسمى الصناعات الصغيرة إلى.

- **الصناعات التقليدية الحرفية:** التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي إحتياجات المجتمع المحلي البسيط.
- **الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج مابين الحديثة والتقليدية:** وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث...الخ؛
- **الصناعات التي تنتج منتجات متطورة:** وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية، ...إلخ).

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني حسب الشكل البياني رقم (٢):

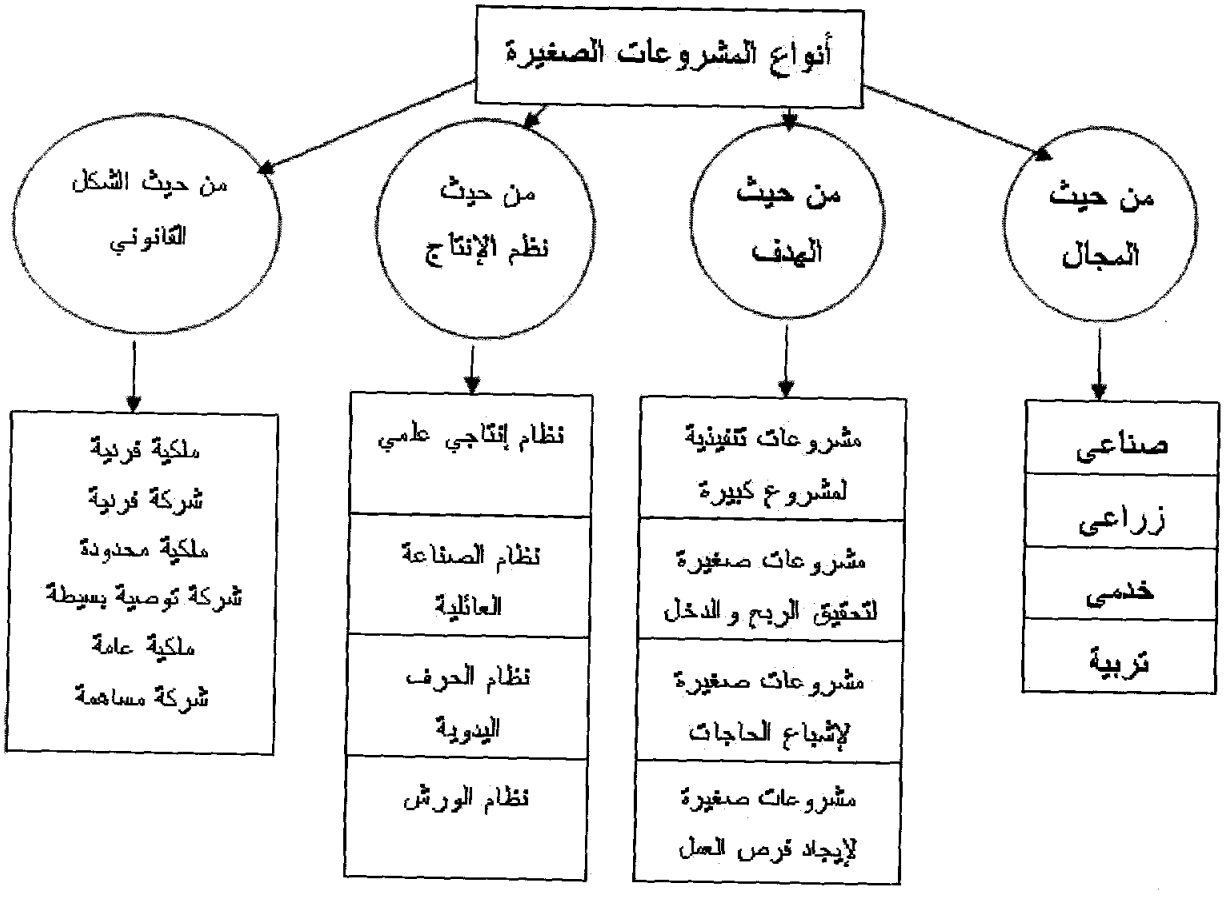

شكل (٢)

المصدر: بوابة التنمية الاجتماعية، موقع: http://www.kenanaonline.com/page/٨٦٤٩

تصنيع الريف:

ما هي الصناعات المنزلية الريفية:

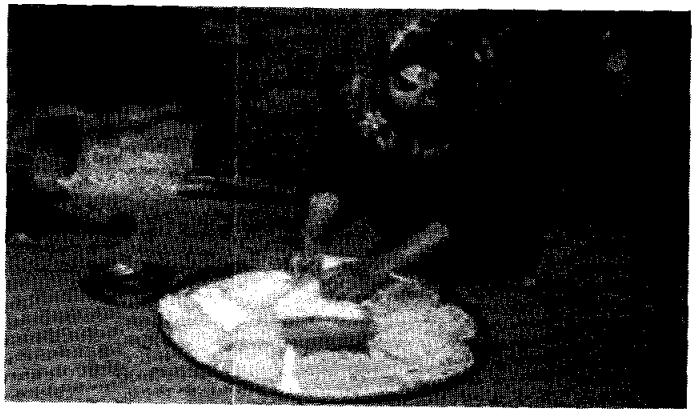

يطلق اسم الصناعات الريفية على الحرف والمهن التي يقوم بها اهالي الريف ، سواء في منازلهم او في مكان عام يجمعهم بقريتهم ، ويستغلون خامات الريف في إنتاج منتجات نافعة تسد حاجات المستهلكين وتنعش الريف الذي تعيش فيه الغالبية الكبرى من السكان . **والصناعات الريفية أنواع ثلاثة :**

١ – الصناعات الغذائية او الزراعية . منها صناعة منتجات الالبان وصناعات تجفيف الفاكهة والخضر وتعبئتها وتسكير الفواكه وتمليح الخضار وجرش العدس وتعبئته وصناعة الفريك وإنتاج عسل النحل وغيره .

٢ – الصناعات التطبيقية . تشمل هذه الصناعات التطبيقية صناعة النسيج اليدوي للقطن والصوف والحرير وصناعة السجاد والصناعات الجلدية كالاحذية والحقائب والجلود المزخرفة وصناعة الفخار والاواني النحاسية وصناعات الخوص والقش والليف وشباك الصيد . وهناك الصناعات اليدوية التي تمارسها النساء مثل الحياكة والتطريز وغيرها .

٣ – الصناعات الكيميائية البسيطة . وتدخل في هذا الباب صناعة العطور والتقطير والصابون. ويطلق على بعض الصناعات الريفية أسم الصناعات البيئية ، وهي التي تنشأ في بيئة خاصة وتتميز بطابع خاص.

مميزات الصناعات المنزلية الريفية:

اولاً : سهولة ممارسة هذه الصناعات ومزاولتها الى جانب العمل الزراعي .

ثانياً : انها صناعة تسد حاجات المستهلكين من سكان الريف ، كما يرغبها سكان المدن رغبة شديدة لما تحمل في صنعها من طابع الذوق الريفي الرائع المميز .

ثالثاً : انها صناعات لا تتطلب رؤوس اموال كبيرة .

رابعاً : معظم هذه الصناعات يعتمد على خامات ريفية . وهذه متوفرة في الريف بكثرة وبأسعار معقولة .

خامساً : ان هذه الصناعات التي نشطت في الريف تستوعب مئات الريفيين ، رجالاً ونساء وأطفالاً

ومن ثم نجد أن التنمية الريفية المستدامة تتحقق من خلال ثلاث دعائم رئيسية ، الأول مراعاة تحقيق المردود الإقتصادى أو الربحية ، والثانى هو خلق وابتكار نظم إجتماعية جديدة من خلال تلك المشروعات الصغيرة وتشغيل وتنمية وتدريب الأفراد ، أما الثالث فهو البعد البيئى والحفاظ على البيئة وتنوعها ، ويتأتى ذلك من خلال إستغلال كل الموارد المتاحة أفضل إستغلال وحمايتها وتنميتها .

وهذا يشير الى أن التنمية عملية متعددة الجوانب والمحاور، فتحسين مستويات الدخول والإنتاجية يتطلب تغيرات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي شاملة تغيرات في اتجاهات وسلوك الأفراد حتى يستطيعوا المشاركة في الحياة الاجتماعية وتحسين نوعية الجهد البشرى ومحاولة الوصول إلى مستوى معيشة أفضل من خلال الاستغلال السليم لكافة الموارد المتواجدة بالبيئة عبر التصنيع الريفى من خلال الادوار المختلفة لكل من النوع الاجتماعى .

المراجع :

١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠١٣ ، الكتاب الاحصائى السنوى، جمهورية مصر العربية ww.campac.gov،
٢. الفاو، قاعدة بيانات حقوق النوع الإجتماعى والأرض، ٢٠١٤ ، www.fao.org
٣. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١١، تقرير المرأة والرجل فى مصر ،الإدارة المركزية للدراسات والبحوث السكانية والإجتماعية.
٤. نشرة القوى العاملة ، اكتوبر – ديسمبر ٢٠١٣، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،جمهورية مصر العربية.
٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٠، بحث القوى العاملة لعام ٢٠١٠.
٦. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،٢٠٠٩، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى والعاملة لعام٢٠٠٨.
٧. الصغير ،كريمة محمد ، ٢٠١١، واقع المراة الريفية المشتغلة بالزراعة فى سوق العمل محليا ودوليا ، المؤتمر العربى الرابع لتنمية الموارد البشرية المنعقدة فى مركز الملك فيصل للمؤتمرات ،صندوق تنمية الموارد البشرية ، منظمة العمل العربية
٨. تقرير حالة الاغذية والزراعة ،٢٠١١، المرأة فى قطاع الزراعة سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،روما
٩. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ، ٢٠١٣، نيويورك ، الأمم المتحدة
١٠. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٠، مداخل سياسات النوع الإجتماعي، مكتب غرب أسيا.
١١.خير الدين، هناء ، الليثى، هبه ، ٢٠٠٨. نمو الانتاجية الزراعية والتشغيل والفقر ، ورقة عمل رقم ١٢٩، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.
١٢.شعبان ، حفيظة ناصر ، ٢٠٠٠٦، تقرير حول تجربة الجمهورية اليمنية فى مجال دور المراة فى التنمية الريفية والارشاد الزراعى والمائى ، وزارة الزراعة والرى ، الجمهورية اليمنية.
١٣. إسماعيل، إجلال حلمي ٢٠٠٣، إعادة الهيكلة الرأسمالية، تمكين أم تهميش للمرأة المصرية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
١٤.معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية ،٢٠١١، دورة المشروعات الصغيرة ، مركز البحوث الزراعية
١٥.برحومة ، عبد الحميد ، زغبة ، طلال ، ٢٠١١، دور المشروعات الصغيرة الممولة فى ظل اليات دعم تشغيل الشباب والقضاء على البطالة دراسة حالة ولاية المسيلة، جامعة العربى ، الجزائر.
١٦.العبرى ، خليفة ،٢٠٠٥، ورقة عمل ، الملتقى العربى الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، سلطنة عمان.
١٧.سلمان ، ميساء حبيب، ٢٠٠٩، الاثر التنموى للمشروعات الصغيرة الممولة فى ظل استراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات فى الجمهورية العربية السورية ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية الادارة والاقتصاد.

١٨. الحناوي ، حمدي، ٢٠٠٦، تنظيم المشروعات الصغيرة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر
١٩. الصندوق الاجتماعى للتنمية ،٢٠١١، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية
٢٠. تقرير المشكلات التى تواجة الزراعة ، ٢١٣، معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية ،مركز البحوث الزراعية .
٢١. الأسرج ، حسين عبد المطلب ، ٢٠٠٧، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة قي الدول العربية ، وزارة التجارة والصناعة المصرية ، مصر.
٢٢. تقرير إنهاء الفقر المدقع ٢٠٣٠ "التقرير السنوى تعزيز الرخاء المشترك "، ٢٠١٣ ، البنك الدولى.
٢٣. منظمة العمل الدولية ،٢٠١٢، الفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين،الطبعة الثانية، مكتب العمل الدولى.
٢٤. التقرير العربى الثالث حول الأهداف التنموية للألفية وأثار الأزمات الإقتصادية العالمية على تحقيقها ،٢٠١٠، جامعة الدول العربية ، برنامج الامم المتحدة.

Jjohn, W. miller, ١٩٩٩, "the New economics of growth Strategy for India and the Development world", Cornell university press, London.

- www.capmas.gov.eg visited at ٣٠/٢/٢٠١٥ ١٢ pm
- http://www.fao.org/economic/es-policybriefs/multimedia./female-land-ownership/ Visited at ١/٤/٢٠١٤ ١.٣٨pm
- www.kenanaonline.com ٢/٣/٢٠١٥ ١٢.pm